

يظن أن فاقده لا يطلبه في العادة أكثر من ذلك الزمان.

قال أصحابنا: والتعريف أن ينشدها في الموضع الذي وجدها فيه وفي الأسواق وأبواب المساجد ومواضع اجتماع الناس فيقول: من ضاع منه شيء، من ضاع منه حيوان، من ضاع منه دراهم ونحو ذلك، ويكرر ذلك بحسب العادة. قال أصحابنا: فيعرفها أولاً في كل يوم ثم في الأسبوع ثم في أكثر منه والله أعلم.

(٣) قوله ﷺ: «فشأنك بها» هو ينصب التو.

(٤) قوله ﷺ: «فإن جاء صاحبها وإلا فشأنك بها» معناه إن جاءها صاحبها فادفعها إليه وإلا فيجوز لك أن تملكها. قال أصحابنا: إذا عرفها فجاء صاحبها في أثناء مدة التعريف أو بعد انقضاءها وقبل أن يملكها الملتقط فآبت أنه صاحبها أخذها بزيادتها المتصلة والمنفصلة، فالتصلة كالسمن في الحيوان وتعليم صنعة ونحو ذلك، والمنفصلة كالولد واللبن والصوف واكتساب العبد ونحو ذلك. وأما إن جاء من يدعيها ولم يثبت ذلك فإن لم يصدقه الملتقط لم يميز له دفعها إليه، وإن صدقه جاز له الدفع إليه ولا يلزمه حتى يقيم البينة، هنا كله إذا جاء قبل أن يملكها الملتقط. فلما إذا عرفها سنة ولم يجد صاحبها فله أن يديم حفظها لصاحبها، وله أن يملكها سواء كان غنياً أو فقيراً، فإن أراد تملكها فمضى تملكها؟ فيه أوجه لأصحابنا: أصحها: لا يملكها حتى يتلفظ بالتملك بأن يقول: تملكها أو اخترت تملكها. والثاني لا يملكها إلا بالتصرف فيها بالبيع ونحوه. والثالث يكفي نية التملك ولا يحتاج إلى لفظ. والرابع يملك بمجرد مضي السنة، فإذا تملكها ولم يظهر لها صاحب فلا شيء عليه بل هو كسب من اكتسابه لا مطالبة عليه به في الآخرة، وإن جاء صاحبها بعد تملكها أخذها بزيادتها المتصلة دون المنفصلة، فإن كانت قد تلفت بعد التملك لزم الملتقط بدلها عندنا وعند الجمهور، وقال داود: لا يلزمه والله أعلم.

(٥) قال الأزهري وغيره: لا يقع اسم الضالة إلا على الحيوان، يقال: ضل الإنسان والبعير وغيرهما من الحيوان وهي الضوال، وأما الأمتعة وما سوى الحيوان فيقال لها لقطة ولا يقال ضالة. قال الأزهري وغيره: يقال للضوال الهوامي والحواري واحداً هامة وهافية، وهمت وهفت وهمت إذا ذهبت على وجهها بلا راع.

(٦) قوله: (فضالة الغنم قال لك أو لأخيك أو للذئب) معناه الإذن في أخذها بخلاف الإبل. وقرئ ﷺ بينهما وبين الفرق بأن الإبل مستغنية عن من يحفظها لاستقلالها بحفائنها وساقاتها وورودها الماء والشجر وامتناعها من الذئب وغيرها من صغار السباع والغنم بخلاف ذلك فلك أن تأخذها أنت أو صاحبها أو أخوك المسلم الذي يمر بها أو الذئب، فلهذا جاز أخذها دون الإبل، ثم إذا أخذها وعرفها سنة وأكلها ثم جاء صاحبها لزمته غرامتها عندنا وعند أبي حنيفة ﷺ. وقال مالك: لا تلزمه غرامتها لأن النبي ﷺ لم يذكر له غرامة، واحتج أصحابنا بقوله ﷺ في الرواية الأخرى: فإن جاء صاحبها فاعطها إياه، وأجابوا عن دليل مالك بأنه لم يذكر في هذه الرواية الغرامة ولا نقاها وقد عرف وجوبها بدليل آخر.

(٧) وأما قوله ﷺ: «معها سقلاها» فمعناه أنها تقوى على ورود المياه وتشرب في اليوم الواحد وغلاً كرشها بحيث يكفيها الأيام، وأما حذاؤها



٣١- كتاب اللقطة^(١)

(١) هي بفتح القاف على اللغة المشهورة التي قالها الجمهور، واللفظة الثانية لقطة بإسكانها، والثالثة لقطة بضم اللام، والرابعة لقط بفتح اللام والقاف.

١-(١٧٢٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ الرُّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُتَنَبِّئِ:

عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ، عَنِ اللَّقْطَةِ فَقَالَ: «اعْرِفْ عِفَاصَهَا^(١) وَوَكَّاءَهَا، ثُمَّ عَرَفْهَا سَنَةً^(٢)، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، وَإِلَّا فَشَأْنُكَ^(٣) بِهَا»، قَالَ: فَضَالَةٌ^(٤) الْغَنَمِ؟ قَالَ: «لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّئْبِ^(٥)»، قَالَ: فَضَالَةُ الْإِبِلِ؟ قَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا؟ مَعَهَا سِقَاؤُهَا^(٦) وَحِذَاؤُهَا، تَرُدُّ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ، حَتَّى يُلْقَاهَا رَبُّهَا».

قال يَحْيَى: أَحْسِبُ قَرَأْتُ: عِفَاصَهَا. إخراج البخاري: ٤٩١، ٢٣٧٢، ٢٤٢٧، ٢٤٢٩، ٢٤٣٩، ٢٤٣٨، ٢٤١٢.

(١) وقوله ﷺ: «اعرف عفاصها» معناه تعرف لتعلم صدق واصفها من كذبه ولئلا يخلط بماله ويشبهه، وأما العفاص فيكسر العين وبالفاء والصاد المهملة وهو الوعاء الذي تكون فيه النفقة جلدًا كان أو غيره، ويطلق العفاص أيضاً على الجلد الذي يكون على رأس القارورة لأنه كالوعاء له، فاما الذي يدخل في قم القارورة من خشب أو جلد أو خرقه مجموعة ونحو ذلك فهو الصمام بكسر الصاد يقال عفاصها عفاصاً إذا شددت العفاص عليها، واعفاصها إعفاصاً إذا جعلت لها عفاصاً، وأما الوكاء فهو الحيط الذي يشد به الوعاء يقال أوكيته إيكاء فهو موكى بلا همز.

(٢) وأما قوله ﷺ: «ثم عرفها سنة» فمعناه إذا أخذتها فعرفها سنة، فاما الأخذ فهل هو واجب أم مستحب؟ فيه مذاهب، ونختصر ما ذكره أصحابنا ثلاثة أقوال: أصحها عندهم يستحب ولا يجب. والثاني يجب. والثالث إن كانت اللقطة في موضع يأمن عليها إذا تركها استحب الأخذ وإلا وجب. وأما تعريف سنة فقد أجمع المسلمون على وجوبه إذا كانت اللقطة ليست نافعة ولا في معنى النافعة ولم يرد حفظها على صاحبها بل أراد تملكها، ولا بد من تعريفها سنة بالإجماع، فاما إذا لم يرد تملكها بل أراد حفظها على صاحبها فهل يلزمه التعريف؟ فيه وجهان: لأصحابنا أحدهما لا يلزمه بل إن جاء صاحبها وأثبتها دفعها إليه وإلا دام حفظها. والثاني وهو الأصح أنه يلزمه التعريف لئلا تضيع على صاحبها فإنه لا يعلم أين هي حتى يطلبها فوجب تعريفها. وأما الشيء الحقيقير فيجب تعريفه زمناً

غَيْرَ أَنَّهُ زَادَ: قَالَ: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ، فَسَأَلَهُ، عَنِ اللَّقْطَةِ؟

قَالَ: وَقَالَ عَمَرُو فِي الْحَدِيثِ: «إِذَا لَمْ يَأْتِ لَهَا طَالِبٌ فَاسْتَفْتَيْهَا».

٤- () وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ ابْنُ حَكِيمٍ الْأَوْدِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ (وَهُوَ ابْنُ بِلَالٍ)، عَنْ رَبِيعَةَ ابْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُتَّبِعِ، قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ ابْنَ خَالِدٍ الْجُهَنِيَّ يَقُولُ: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ جَعْفَرٍ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَأَحْمَرَتْ وَجْهَهُ وَجَبِينَهُ، وَغَضِبَتْ، وَزَادَ (بَعْدَ قَوْلِهِ: ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً) «فَإِنْ لَمْ يَجِئْ صَاحِبُهَا كَانَتْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ»^(١).

(١) قوله ﷺ: (ثم عرفها سنة فإن لم يجيء صاحبها كانت ودِيعَةً عندك) وفي الرواية الثانية: (ثم عرفها سنة فإن لم تعرف فاستفتها ولتكن ودِيعَةً عندك فإن جاء طالبها يوماً من الدهر فأداهَا إليه) معناه تكون أمانة عندك بعد السنة ما لم تملكها، فإن تلفت بغير تقرير فلا ضمان عليك، وليس معناه منعه من تملكها بل له تملكها على ما ذكرناه للأحاديث الباقية الصريحة وهي قوله ﷺ: ثم استفت بها فاستفتها، وقد أشار ﷺ إلى هذا في الرواية الثانية بقوله: فإن لم تعرف فاستفتها ولتكن ودِيعَةً عندك، أي لا يقطع حق صاحبها بل متى جاءها فأداهَا إليه إن كانت باقية وإلا فبدها، وهذا معنى قوله ﷺ: فإن جاء صاحبها يوماً من الدهر فأداهَا إليه، والمراد أنه لا يقطع حق صاحبها بالكلية، وقد نقل القاضي وغيره إجماع المسلمين على أنه إذا جاء صاحبها بعد التملك ضمنها التملك إلا داود فاسقط الضمان والله أعلم.

٥- () حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مَسْلَمَةَ ابْنُ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ (بَغْيِي) ابْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُتَّبِعِ.

أَنَّهُ سَمِعَ زَيْدَ ابْنَ خَالِدٍ الْجُهَنِيَّ صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنِ اللَّقْطَةِ، الذَّهَبِ أَوْ الْوَرَقِ؟ فَقَالَ: «اعْرِفْ وَكَأَنَّمَا وَعِصَافُهَا، ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً، فَإِنْ لَمْ تَعْرِفْ فَاسْتَفْتَيْهَا، وَلَتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ، فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَأَدَّهَا إِلَيْهِ، وَسَأَلَهُ، عَنْ ضَالَّةِ الْإِبِلِ؟ فَقَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا؟ دَعَهَا، فَإِنْ مَعَهَا جَذَاءُهَا وَمِيقَاتُهَا، تَرِدُ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ، حَتَّى يَجِدَهَا رُبُّهَا». وَسَأَلَهُ، عَنِ الشَّاةِ؟ فَقَالَ: «خُذْهَا، فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّئْبِ». (إمعنه البخاري: ٢٤٢٨).

فبالد وهو اخفافها لأنها تقوى بها على السير وقطع المفاوز. وفي هذا الحديث جواز قول رب المال ورب المتاع ورب الماشية بمعنى صاحبها الأكمي، وهذا هو الصحيح الذي عليه جماهير العلماء. ومنهم من كره إضافته إلى ماله روح دون المال والدار ونحوه وهذا غلط لقوله ﷺ: فإن جاء ربها فأداهَا إليه وحتى يلقاها ربها. وفي حديث عمر ﷺ: وادخال رب الصريمة والغنمة ونظائر ذلك كثيرة والله أعلم.

٢- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ آيُوبَ وَقَتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ (قَالَ ابْنُ حُجْرٍ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) (وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ)، عَنْ رَبِيعَةَ ابْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُتَّبِعِ.

عَنْ زَيْدِ ابْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيَّ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، عَنِ اللَّقْطَةِ؟ فَقَالَ: «عَرَفَهَا سَنَةً، ثُمَّ اعْرِفْ وَكَأَنَّمَا وَعِصَافُهَا، ثُمَّ اسْتَفْتِ بِهَا»^(١)، فَإِنْ جَاءَ رُبُّهَا فَأَدَّهَا إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَضَالَّةُ الْغَنَمِ؟ قَالَ: خُذْهَا، فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّئْبِ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَضَالَّةُ الْإِبِلِ؟ قَالَ: فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى احْمَرَّتْ وَجَنَّتْ (أَوْ احْمَرَّتْ وَجْهَهُ) ثُمَّ قَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا»^(٢)؟ مَعَهَا جَذَاؤُهَا وَسِيقَاؤُهَا حَتَّى يَلْقَاهَا رُبُّهَا».

(١) قوله ﷺ: (عرفها سنة ثم اعرف وكأَنَّمَا وَعِصَافُهَا) ثم استفت بها، هذا ربما أوهم أن معرفة الوكاء والعفاس تتأخر على تعريفها سنة، وباقى الروايات صريحة في تقديم المعرفة على التعريف، فيجيب عن هذه الرواية أن هذه معرفة أخرى ويكون مأموراً بمعرفتين فيتعرفها أول ما يلتقطها حتى يعلم صدق واصفها إذا وصفها ولتلا تختلط وتشتبه، فإذا عرفها سنة وأراد تملكها استحب له أن يعرفها أيضاً مرة أخرى تعرفاً واثقاً عققاً ليعلم قدرها وصفها فبردها إلى صاحبها إذا جاء بعد تملكها وتلفها، ومعنى استفت بها تملكها ثم أنفقها على نفسك.

(٢) قوله: (فغضب رسول الله ﷺ حتى احمرت وجنته أو احمر وجهه ثم قال: مالك ولها) الوجه بفتح الواو وضما وكسرهما وفيها لغة رابعة أجنة بضم الهززة وهي اللحم المرتفع من الخدين، ويقال رجل موجن وواجن أي عظيم الوجه وجمها وجنات، ويحيى فيها اللغات المعروفة في جمع قصعة وحجرة وكسرة، وفيه جواز الفتوى والحكم في حال الغضب وأنه نافذ لكن يكره ذلك في حق ولا يكره في حق النبي ﷺ لأنه لا يخاف عليه في الغضب ما يخاف علينا والله أعلم.

٣- () وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَمَالِكُ ابْنُ أَنَسٍ وَعَمَرُو ابْنُ الْحَارِثِ وَغَيْرُهُمْ، أَنَّ رَبِيعَةَ ابْنَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَهُمْ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَ حَدِيثِ مَالِكٍ.

فَصَيَّ لِي أَنِّي حَجَجْتُ، فَأَتَيْتُ الْمَدِينَةَ، فَلَقَيْتُ أَبِي ابْنَ كَعْبٍ، فَأَخْبَرْتُهُ بِشَأْنِ السَّوْطِ وَيَقُولُهُمَا، فَقَالَ: إِنِّي وَجَدْتُ صُرَّةَ فِيهَا مِائَةُ دِينَارٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَيْتُ بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «عَرَفْتُهَا حَوْلًا»، قَالَ: فَعَرَفْتُهَا فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَقَالَ: «عَرَفْتُهَا حَوْلًا»، فَعَرَفْتُهَا فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَقَالَ: «عَرَفْتُهَا حَوْلًا»، فَعَرَفْتُهَا فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، فَقَالَ: «احْفَظْ عَدَدَهَا وَوَعَاةَهَا وَوَكَاةَهَا، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَاسْتَمْنِعْ بِهَا». فَاسْتَمْنَعْتُ بِهَا. فَلَقِيْتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِمَكَّةَ فَقَالَ: لَا أَذْرِي بِثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ أَوْ حَوْلٍ وَاحِدٍ. (أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٢٤٢٦، ٢٤٣٧).

٩- () وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنِي سَلَمَةُ بْنُ كَهَيْلٍ، أَوْ أَخْبَرَ الْقَوْمَ وَأَنَا فِيهِمْ، قَالَ: سَمِعْتُ سُؤَيْدَ بْنَ غَفَلَةَ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ زَيْدِ ابْنِ صُوحَانَ وَمَسْلَمَانَ ابْنِ رَبِيعَةَ، فَوَجَدْتُ سَوْطًا، وَاقْتَصَنُ الْحَدِيثَ بِوَيْلِهِ، إِلَى قَوْلِهِ: فَاسْتَمْنَعْتُ بِهَا.

قَالَ شُعْبَةُ: فَسَمِعْتُهُ بَعْدَ عَشْرِ مِائِينَ يَقُولُ: عَرَفْتُهَا عَامًا وَاحِدًا.

١٠- () وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنٍ، حَدَّثَنَا أَبِي جَمِيعًا، عَنْ سُفْيَانَ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِيُّ، حَدَّثَنَا عَيْنُ اللَّهِ (بَعْثِي ابْنُ عَمْرٍو)، عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَبِي أَنَسَةَ (ح).

وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ، حَدَّثَنَا حَمَادُ ابْنِ سَلَمَةَ.

كُلُّ هَؤُلَاءِ، عَنْ سَلَمَةَ ابْنِ كَهَيْلٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوُ حَدِيثِ شُعْبَةَ.

وَفِي حَدِيثِهِمْ جَمِيعًا: ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ. إِلَّا حَمَادُ ابْنَ سَلَمَةَ فَإِنَّ فِي حَدِيثِهِ: عَامَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً^(١).

وَفِي حَدِيثِ سُفْيَانَ وَزَيْدِ ابْنِ أَبِي أَنَسَةَ وَحَمَادِ ابْنِ سَلَمَةَ: «فَإِنْ جَاءَ أَحَدُ يُخْبِرُكَ بِعَدَدِهَا وَوَعَايِهَا وَوَكَايِهَا، فَأَعْطِهَا إِثْمًا».

٦- () وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا حَبَانُ ابْنِ هِلَالٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ ابْنِ سَلَمَةَ، حَدَّثَنِي يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ وَرَبِيعَةُ الرَّائِي ابْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُتَّبِعِ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ خَالَةِ الْإِبِلِ؟

زَادَ رَبِيعَةُ: فَغَضِبَ حَتَّى احْمَرَّتْ وَجَتَاهُ، وَاقْتَصَنُ الْحَدِيثَ بِخَوْرِ حَدِيثِهِمْ.

وَزَادَ: «فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَعَرَفَ عِفَاصَهَا، وَعَدَدَهَا وَوَكَاةَهَا، فَأَعْطِهَا إِثْمًا، وَإِلَّا فَهِيَ لَكَ»^(١). (أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٥٢٩٢، ٥٢٩٣).

(١) قوله ﷺ: «فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَعَرَفَ عِفَاصَهَا وَعَدَدَهَا وَوَكَاةَهَا» فاعطها إياه وإلا فهي لك في هذا دلالة لما لك وغيره من يقول إذا جاء من وصف اللقطة بصفاتهما وجب دفعها إليه بلا بينة، وأصحابنا يقولون لا يجب دفعها إليه إلا بينة، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى ويتأولون هذا الحديث، على أن المراد أنه إذا صدقه جاز له الدفع إليه ولا يجب فالأمر بدفعها بمجرد تصديقه ليس للوجوب والله أعلم.

٧- () وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ ابْنُ عَمْرٍو ابْنُ سَرْحٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي الضُّحَّاكُ ابْنُ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ بُسْرِ ابْنِ سَعِيدٍ.

عَنْ زَيْدِ ابْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ، قَالَ: سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ اللَّقْطَةِ؟ فَقَالَ: «عَرَفْتُهَا سَنَةً، فَإِنْ لَمْ تُعْرِفْ، فَأَعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوَكَاةَهَا، ثُمَّ كُلَّهَا، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَأَدِّهَا إِلَيْهِ».

٨- () وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ الْحَتَّيْ، حَدَّثَنَا الضُّحَّاكُ ابْنُ عُثْمَانَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: «فَإِنْ اعْتَرَفْتَ فَأَدِّهَا، وَإِلَّا فَأَعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوَكَاةَهَا وَعَدَدَهَا».

٩- (١٧٢٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنِ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح).

وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ)، حَدَّثَنَا عُذْرُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلَمَةَ ابْنِ كَهَيْلٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ سُؤَيْدَ ابْنَ غَفَلَةَ قَالَ: خَرَجْتُ أَنَا وَزَيْدُ ابْنِ صُوحَانَ وَمَسْلَمَانِ ابْنِ رَبِيعَةَ غَازِينَ، فَوَجَدْتُ سَوْطًا فَأَخَذْتُهُ، فَقَالَ لِي: دَعَهُ، فَقُلْتُ: لَا، وَلَكِنِّي أَعْرِفُهُ، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهُ وَإِلَّا اسْتَمْنَعْتُ بِهِ، قَالَ: فَأَتَيْتُ عَلَيْهِمَا، فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ غَزَاتِنَا

أحاديث الباب دليل على أن التقاط اللقطة وتملكها لا يفتر إلى حكم حاكم ولا إلى إذن السلطان وهذا مجمع عليه، وفيها أنه لا فرق بين الغني والفقير وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور والله أعلم.

٢- باب تحريم حلب الماشية بغير إذن مالكها

١٣- (١٧٢٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التُّمَيْمِيُّ، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحْلُبُنْ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ، أَيْحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تُؤْتَى مَشْرَبَتُهُ^(١) فَتُكْسَرَ خِزْرَانَتُهُ، فَيَسْقَى^(٢) طَعَامُهُ؟ إِنَّمَا تَخْزَنُ لَهُمْ ضُرُوعُ مَوَاشِيهِمْ أَطْعِمَتَهُمْ، فَلَا يَحْلُبُنْ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ^(٣)». (إسرحه البخاري: ٢٤٣٥)

(١) المشربة بفتح الميم وفي الراء لغتان الضم والفتح وهي كالغرفة يجرى فيها الطعام وغيره.

(٢) وفي روايات: فيستل بالثاء المثلثة في آخره بدل القاف ومعنى يستل يشر كله ويرمى.

(٣) ومعنى الحديث أنه ﷺ شبه اللبن في الضرع بالطعام المخزون المحفوظ في الخزانة في أنه لا يحل أخذه بغير إذنه، وفي الحديث فوائد منها تحريم أخذ مال الإنسان بغير إذنه والأكل منه والتصرف فيه، وأنه لا فرق بين اللبن وغيره، وسواء المحتاج وغيره إلا المضطر الذي لا يجد مية ويجد طعاماً لغيره فيأكل الطعام للضرورة ويلزمه بدله لملكه عندنا وعند الجمهور، وقال بعض السلف وبعض المحدثين: لا يلزمه وهذا ضعيف، فإن وجد مية وطعاماً لغيره ففيه خلاف مشهور للعلماء وفي مذهبنا الأصح عندنا أكل المية.

أما غير المضطر إذا كان له إدلال على صاحب اللبن أو غيره من الطعام بحيث يعلم أو يظن أن نفسه تطيب بأكله منه بغير إذنه فله الأكل بغير إذنه وقد قدمنا بيان هذا مرات. وأما شرب النبي ﷺ وأبي بكر وهما قاصدان المدينة في الهجرة من لبن غنم الراعي فقد قدمنا بيان وجهه وأنه يحتمل أنهما شرباه إدلالاً على صاحبه لأنهما كانا يعرفانه، أو أنه أذن للراعي أن يسقي منه من مر به، أو أنه كان عرفهم بإباحة ذلك، أو أنه مال حربي لا أمان له والله أعلم.

وفي الحديث أيضاً إثبات القياس والتشبيح في المسائل، وفيه أن اللبن يسمى طعاماً فيبحث به من حلف لا يتناول طعاماً إلا أن يكون له نية تخرج اللبن، وفيه أن بيع لبن الشاة بشاة في ضرعها لبن باطل وبه قال الشافعي ومالك والجمهور وجوزوه الأوزاعي والله أعلم.

١٣- () وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، جَمِيعاً، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ

وَزَادَ سُفْيَانُ فِي رِوَايَةٍ وَكِيعٌ: «وَلَا فَيَّ كَسِيلٍ مَالِكٌ».

وَفِي رِوَايَةٍ ابْنِ عُثَيْمٍ: «وَلَا فَاسْتَمْتَحَ بِهَا».

(١) قوله ﷺ في روايات حديث زيد بن خالد (عرفها سنة). وفي حديث أبي بن كعب ﷺ أنه ﷺ أمر بتعريفها ثلاث سنين. وفي رواية (سنة واحدة). وفي رواية: أن الراوي شك قال لا أدري قال حول أو ثلاثة أحوال. وفي رواية (عامين أو ثلاثة). قال القاضي عياض: قيل في الجمع بين الروايات قولان:

أحدهما أن يطرح الشك والزيادة ويكون المراد سنة في رواية الشك وترد الزيادة لمخالفتها باقي الأحاديث.

والثاني أنهما قضيتان، فرواية زيد في التعريف سنة عمولة على أقل ما يجزى، ورواية أبي بن كعب في التعريف ثلاث سنين عمولة على الورع وزيادة الفضيلة. قال: وقد أجمع العلماء على الإكتفاء بتعريف سنة ولم يشترط أحد تعريف ثلاثة أعوام إلا ما روي عن عمر بن الخطاب ﷺ ولعله لم يثبت عنه.

١- باب في لقطة الحاج

١١- (١٧٢٤) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَثُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشْجِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ.

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ التُّمَيْمِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنْ لُقْطَةِ الْحَاجِّ^(١).

(١) قوله: (نهى عن لقطة الحاج) يعني عن التقاطها للتملك، وأما التقاطها للحفظ فقط فلا منع منه، وقد أوضح هذا ﷺ في قوله ﷺ في الحديث الآخر: فولا تحل لقطتها إلا لحشده وقد سبقت المسألة مبسوطاً في آخر كتاب الحج.

١٢- (١٧٢٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَثُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ سَوَادَةَ، عَنْ أَبِي سَالِمٍ الْجَيْشَانِيِّ.

عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ آوَى ضَالَّةً فَهُوَ ضَالٌّ، مَا لَمْ يُعْرِفْهَا^(١)».

(١) قوله ﷺ: (من آوى ضالة فهو ضال ما لم يعرفها) هذا دليل للمذهب المختار أنه يلزمه تعريف اللقطة مطلقاً سواء أراد تملكها أو حفظها على صاحبها وهذا هو الصحيح وقد سبق أن الخلاف فيه، ويجوز أن يكون المراد بالضالة هنا ضالة الإبل ونحوها مما لا يجوز التقاطها للتملك بل أنها تلتقط للحفظ على صاحبها، فيكون معناه من آوى ضالة فهو ضال ما لم يعرفها أبداً ولا يملكها، والمراد بالضال المضارق للصواب، وفي جميع

مُسْهِرٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، كِلَاهُمَا، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ (ح).

وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ (ح).

وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (يَعْنِي ابْنَ عَلِيَّةٍ)، جَمِيعًا، عَنْ أَبِي يُونُسَ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ أُمَيَّةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ أَبِي يُونُسَ، وَابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى.

كُلُّ هَؤُلَاءِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ، عَنِ النَّسَبِيِّ، نَحْوُ حَدِيثِ مَالِكٍ.

غَيْرَ أَنْ فِي حَدِيثِهِمْ جَمِيعًا: «فَيَسْتَلُّ» إِلَّا اللَّيْثُ ابْنُ سَعْدٍ فَإِنَّ فِي حَدِيثِهِ: «فَيَسْتَلُّ طَعَامَهُ» كَرَوَايَةِ مَالِكٍ.

٣- باب الضيافة ونحوها^(١)

(١) هذه الأحاديث متظاهرة على الأمر بالضيافة والاهتمام بها وعظيم مرقعها، وقد أجمع المسلمون على الضيافة وأنها من متأكدات الإسلام. ثم قال الشافعي ومالك وأبو حنيفة رحمهم الله تعالى والجمهور: هي سنة ليست بواجبة. وقال الليث وأحمد: هي واجبة يوماً وليلة. قال أحمد: هي واجبة يوماً وليلة على أهل البادية وأهل القرى دون أهل المدن. وتناول الجمهور هذه الأحاديث وأشباهها على الاستحباب ومكارم الأخلاق وتؤكد حق الضيف كحديث غسل الجمعة واجب على كل محتلم أي متأكد الاستحباب، وتأولها الخطابي وغيره على المضطر والله أعلم.

١٤- (٤٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ أَبِي سَعِيدٍ.

عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْعَدَوِيِّ^(٢)، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَذْنَابِي وَابْصَرْتُ عَيْنَايَ حِينَ تَكَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ جَائِزَتَهُ». قَالُوا: وَمَا جَائِزَتُهُ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «يَوْمُهُ وَلَيْلَتُهُ، وَالضِّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ»، فَمَا كَانَ وَرَاءَ ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ عَلَيْهِ. وَقَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقْبَلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْنُتْ^(٣)». (إسناده البحاري: ٦٠١٩، ٦١٣٥، ٦٤٧٦، تقدم نفيها).

(١) هو واحد يقال له العدوي والخزاعي والكمي وقد سبق بيانه.

(٢) قوله ﷺ: «فليكرم ضيفه جائزته يوماً وليلة والضيافة ثلاثة أيام» قال العلماء: معناه الاهتمام به في اليوم والليلة وإحافه بما يمكن من بر

والطاف، وأما في اليوم الثاني والثالث فليطعمه ما تيسر ولا يزيد على عادته، وأما ما كان بعد الثلاثة فهو صدقة ومعروف إن شاء فعل وإن شاء ترك، قالوا: وقوله ﷺ: «ولا يحل له أن يقيم عنده حتى يؤتمه» معناه لا يحل للضيف أن يقيم عنده بعد الثلاث حتى يوقعه في الإثم لأنه قد يقتضيه لطول مقامه أو يعرض له بما يؤذيه أو يظن به ما لا يجوز، وقد قال الله تعالى: «اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم» وهذا كله محمول على ما إذا أقام بعد الثلاث من غير استدعاء من المضيف، أما إذا استدعاه وطلب زيادة إقامته أو علم أو ظن أنه لا يكره إقامته فلا بأس بالزيادة لأن النهي إنما كان لكونه يؤتمه وقد زال هذا المعنى والحالة هذه فلو شك في حال المضيف هل تكره الزيادة ويلحقه بها حرج أم لا تحمل الزيادة إلا بإذنه لظاهر الحديث والله أعلم.

(٣) وأما قوله ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت» فقد سبق شرحه مبسوطاً في كتاب الإيمان، وفيه التصريح بأنه ينبغي له الإسكاف عن الكلام الذي ليس فيه خير ولا شر لأنه مما لا يعنيه، ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه، ولأنه قد ينجر الكلام المباح إلى حرام وهذا موجود في العادة وكثير والله أعلم.

١٥- (١) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ ابْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمُقْبَرِيِّ.

عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْخَزَاعِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الضِّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَجَائِزَتُهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَلَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ مُسْلِمٍ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَ أَخِيهِ حَتَّى يُؤْتِمَهُ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَكَيْفَ يُؤْتِمُهُ؟ قَالَ: «يُقِيمُ عِنْدَهُ وَلَا شَيْءَ لَهُ يَقْرِيهِ بِهِ^(١)».

(١) قوله ﷺ: «ولا شيء له يقره» هو بفتح أوله، وكذا قوله في الرواية الأخرى فلا يقرونا بفتح أوله، يقال: قرئت الضيف أقره قرى.

١٦- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ (يَعْنِي الْحَنَفِيُّ)، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمُقْبَرِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا شَرِيحٍ الْخَزَاعِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَذْنَابِي وَبَصُرْتُ عَيْنَايَ وَوَعَاةَ قَلْبِي حِينَ تَكَلَّمَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ.

وَذَكَرَ فِيهِ: «وَلَا يَحِلُّ لِأَحَدِكُمْ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَ أَخِيهِ حَتَّى يُؤْتِمَهُ» بِمِثْلِ مَا فِي حَدِيثِ وَكِيعٍ.

١٧- (١٧٢٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ.

عَنْ عُقْبَةَ ابْنِ غَامِرٍ، أَنَّهُ قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّكَ تَبْعُنَا فَتَنْزِلُ بِقَوْمٍ فَلَا يَقْرُونَا، فَمَا تَرَى؟ فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ، فَأَصَابَنَا جَهْدٌ^(١)، حَتَّى هَمَمْنَا أَنْ نَتَخَرَّ بِغَضَنَ ظَهْرِنَا، فَأَمَرَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فَجَمَعْنَا مَزَادَنَا^(٢)، فَبَسَطْنَا لَهُ يَطْعاً^(٣)، فَاجْتَمَعَ زَادُ الْقَوْمِ عَلَى النَّطْعِ، قَالَ: فَتَطَاوَلْتُ لِأَخْزَرَةٍ كَمْ هُوَ؟ فَخَزَرْتُهُ كَرِضَةِ الْعَزْ^(٤)، وَنَحْنُ أَرْبَعٌ عَشْرَةَ يَأْتِيهِ، قَالَ: فَأَكَلْنَا حَتَّى شَبِعْنَا جَمِيعاً، ثُمَّ حَشَوْنَا جُرْبِنَا^(٥)، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «فَهَلْ مِنْ وَضوءٍ؟»^(٦)، قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ بِإِذَاوَةٍ لَهُ، فِيهَا نَظْفَةٌ^(٧)، فَأَفْرَغَهَا فِي قَدَحٍ، فَتَوَضَّأْنَا كُلُّنَا نَدَغْفِقُهُ دَغْفِقَةً^(٨)، أَرْبَعٌ عَشْرَةَ يَأْتِيهِ.

قَالَ: ثُمَّ جَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ ثَمَانِيَةٌ فَقَالُوا: هَلْ مِنْ طَهُورٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَرِغَ الْوَضوءُ»^(٩).

(١) أما قوله (جهد) ففتح الجيم وهو المشقة.

(٢) وقوله (مزادنا) هكذا هو في بعض النسخ أو أكثرها، وفي بعضها (أزوادنا)، وفي بعضها (تزاودنا) بفتح التاء وكسرها.

(٣) وفي النسخ لغات سبقت أنصحن كسر النون وفتح الطاء.

(٤) وقوله (كرضة العز) أي كمبركها أو كقملها وهي رابضة، قال القاضي: الرواية فيه بفتح الراء وحكاها ابن حريد بكسرها.

(٥) قوله: (حشونا جربنا) هو بضم الراء وإسكانها جمع جراب بكسر الجيم على المشهور ويقال بفتحها.

(٦) قوله صلى الله عليه وسلم: «هل من وضوء؟» أي ما يتوضأ به وهو بفتح الواو على المشهور وحكي ضمها وسبق بيانه في كتاب الطهارة.

(٧) قوله: (فيها نظفة) هو بضم النون أي قليل من الماء.

(٨) قوله: (ندغفق دغفقاً) أي نصبه صباً شديداً، وفي هذا الحديث معجزتان ظاهرتان لرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وهما تكثير الطعام وتكثير الماء هذه الكثرة الظاهرة، قال المازري في تحقيق المعجزة في هذا: أنه كلما أكل منه جزء أو شرب جزء خلق الله تعالى جزءاً آخر يخلفه، قال: ومعجزات النبي صلى الله عليه وسلم ضربان: أحدهما القرآن وهو منقول تواتراً، والثاني مثل تكثير الطعام والشراب ونحو ذلك، ولك فيه طريقان:

أحدهما: أن تقول تواترت على المعنى كتواتر جود حاتم طي وحلم الأخنف بن قيس فإنه لا يتقل في ذلك قصة بعينها متواترة ولكن تكاثرت أفرادها بالأحاديث حتى أفاد مجموعها تواتر الكرم والحلم، وكذلك تواتر الخراق العادة للنبي صلى الله عليه وسلم بغير القرآن.

والطريق الثاني أن تقول إذا روى الصحابي مثل هذا الأمر العجيب وأحال على حضوره فيه مع سائر الصحابة وهم يسمعون روايته ودعواه أو بلغهم ذلك ولا يتكبرون عليه كان ذلك تصديقاً له بوجوب العلم بصحة ما قال والله أعلم.

(٩) وفي هذا الحديث استحباب المؤاساة في الزاد وجمعه عند قلته، وجواز أكل بعضهم مع بعض في هذه الحالة، وليس هذا من الربا في شيء.

ﷺ: «إِنْ نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ فَأَمَرُوا لَكُمْ بِمَا يَنْبَغِي لِلضَّيْفِ، فَاقْبَلُوا، فَإِنْ لَمْ يَقْبَلُوا، فَخَذُّوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ الَّذِي يَنْبَغِي لَهُمْ»^(١).
[أخرجه البخاري: (٢٤٦١)، (٦١٣٧)].

(١) فقد حمله الليث وأحمد على ظاهره، وتاولة الجمهور على أوجه: أحدها أنه محمول على المضطرين فإن ضيافتهم واجبة فإذا لم يضيفوهم فلمهم أن يأخذوا حاجتهم من مال المتعين. والثاني أن المراد لكم أن تأخذوا من أعراضهم بالسكك وتذكرون للناس لومهم ويغلبهم والعيب عليهم وفهمهم. والثالث أن هذا كان في أول الإسلام وكانت المؤاساة واجبة فلما اتسع الإسلام نسخ ذلك، حكنا حكاها القاضي وهو تاويل ضعيف أو باطل، لأن هذا الذي ادعاه قائله لا يعرف. والرابع أنه محمول على من مر بأهل الزمة الذين شرط عليهم ضيافة من يمر بهم من المسلمين وهذا أيضاً ضعيف إنما صار هذا في زمن عمر رضي الله عنه.

٤- باب استحباب المؤاساة بفصول المال

١٨- (١٧٢٨) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قُرَيْشٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْهَبِ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ فِي سَفَرٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ عَلَى رَاحِلَةٍ لَهُ، قَالَ: فَجَعَلْتُ يَصْرِفُ بَصْرَةً^(١) يَحِينًا وَشِيمَالًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ فَضْلٌ ظَهَرَ فَلْيُعْذِبْهُ عَلَى مَنْ لَا ظَهَرَ لَهُ، وَمَنْ كَانَ لَهُ فَضْلٌ مِنْ زَادٍ فَلْيُعْذِبْهُ عَلَى مَنْ لَا زَادَ لَهُ». قَالَ: فَذَكَرَ مِنْ أَصْنَافِ الْمَالِ مَا ذَكَرَ، حَتَّى رَأَيْنَا أَنَّهُ لَا حَقَّ لِأَحَدٍ مِنَّا فِي فَضْلٍ.

(١) أما قوله: (فجعل يصرف بصره) فهكذا وقع في بعض النسخ، وفي بعضها يصرف فقط بمحذوف بصره، وفي بعضها يضرب بالضاد المعجمة والباء، وفي رواية أبي داود وغيره يصرف راحلته. في هذا الحديث الحث على الصدقة والجود والمؤاساة والإحسان إلى الرفقة والأصحاب والاعتناء بمصالح الأصحاب، وأمر كبير القوم أصحابه بمؤاساة المحتاج، وأنه يكفي في حاجة المحتاج بتعرضه للمعطاء وتعرضه من غير سؤال، وهذا معنى قوله: فجعل يصرف بصره أي متعرضاً لشيء يدفع به حاجته، وفيه مؤاساة ابن السبيل والصدقة عليه إذا كان محتاجاً وإن كان له راحلة وعليه ثياب أو كان موسراً في وطنه، ولهذا يعطى من لزكاة في هذه الحال والله أعلم.

٥- باب استحباب خلط الأزواد إذا قلت:

والمؤاساة فيها

١٩- (١٧٢٩) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ (يعني ابن مُحَمَّدٍ الْيَمَامِيُّ)، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ (وهو ابن عَمَّارٍ)، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَلَمَةَ.

	ح ١٧٢٩	٣١- كتاب اللقطة ٥- باب استحياب غلط الأرواد إذا قلت	١١١٤
--	--------	--	------

وإنما هو من نحو الإباحة، وكل واحد مبيح لرفقته الأكل من طعامه، وسواء
تحقق الإنسان أنه أكل أكثر من حصته أو دونها أو مثلها فلا بأس بهذا،
لكن يستحب له الإيثار والتقليل لا سيما إن كان في الطعام قلة والله أعلم.